ضمن خطة تعافي سوق العقار

دبي: إطلاق 5 مشروعات عقارية بقيمة 11.3 مليار درهم

شهد اليوم الأول من معرض سيتي سكيب غلوبل 2012 إطلاق خمسة مشروعات عقارية جديدة بتكلفة تصل إلى 11.3 مليار درهم.

وشملت قائمة المشروعات العقارية التي اطلقتها الشركات امس مشروع «حدائق الشيخ محمد بن راشد»، بقيمة 6 مليارات درهم و«برج انتصار» الواقع على شارع الشيخ زايد بقيمة 1.5 مليار درهم، والمشروعان تابعان لمجموعة ميدان.

وأعلنت شركة إعمار العقارية، إطلاق مشروعين خارج الدولة أولهما مشروع «كايرو جيت» بالتعاون مع مجموعة الفطيم باستثمارات 3 مليارات درهم بالإضافة إلى مشروع «إعمار اسكوير» بكلفة 817 مليون درهم، وفقا لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية.

وأطلقت شركة فالكون مشروع «التاج ارابيا»، لكنها لم تكشف عن تكلفة المشروع.

وقامت شركات التطوير العقاري المحلية، وعلى رأسها إعمار العقارية، ومجموعة دبي العقارية ونخيل باستعراض مشاريعها الجديدة، وآخر المستجدات حول المشاريع القائمة، كما حظيت كل من الدار وشركة التطوير والاستثمار السياحي بحضور قوي في المعرض.

وأكد سلطان بن مجرن، مدير عام دائرة اراضي وأملاك دبي، ان إطلاق شركات التطوير الوطنية لمشاريع عقارية جديدة يؤكد تعافي السوق العقارية في دبي، منوها إلى أن العديد من الشركات العقارية كسرت حالة الجمود والتباطؤ التي أصابت مشروعاتها عقب الأزمة المالية العالمية.

ولفت إلى أن إطلاق هذه المشروعات الجديدة يأتي بعد أن فرغت الشركات من استكمال المشروعات العقارية في الآونة الأخيرة بما يعني وفاءها بالتزاماتها تجاه العملاء.

وقال: إن المتغيرات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية أدت إلى تغييرات جذرية في طبيعة الطلب على العقار، حيث أصبحت شركات التطوير العقاري أكثر حرصا على طرح مشاريع تتناسب مع طبيعة الطلب الحقيقي في السوق المحلية، من جانبه، قال ووتر مولمان، مدير معرض سيتي سكيب جلوبال إن إطلاق شركات التطوير العقاري مشاريع عقارية جديدة يعد أحد المؤشرات القوية على قدرة هذه الشركات على تجاوز التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد أن إطلاق المشاريع العقارية الجديدة أضفى زخما كبيرا للدورة الحالية لمعرض سيتي سكيب غلوبال 2012، منوها إلى أن ذلك تزامن مع زيادة حجم العارضين المشاركين في دورة هذا العام من المعرض بنسبة 50 في المئة.

من جهة، أخرى أكد مولمان أن معرض سيتي سكيب جلوبال تمكن من تعزيز مكانته كمعرض رائد على مستوى العالم في قطاع العقارات، وفي وقت يقبل فيه القطاع نحو مستقبل أكبر وأكثر إشراقا نتطلع قدما لثلاثة أيام مليئة بالنجاح والصفقات والأعمال التجارية.

واضاف أن عدد الشركات العقارية العارضة تجاوز 130 شركة.

واستقطب «سيتي سكيب غلوبل 2012» شركات عقارية عدة، مثل إعمار، ونخيل، وميراس، وميدان ومجموعة دبي العقارية التي تعرض خططها الحالية والمستقبلية لعملائها، بما يتناسب مع آخر التطورات في قطاع التطوير والاستثمار والعقارات.

ومن القطاع الخاص، تشارك فالكون سيتي، وداماك العقارية التي ركزت خططها طوال الأعوام الثلاثة الماضية على عمليات البناء والتسليم، حيث أنجزت الشركة حتى الآن نحو 36 مبنى، وأكثر من 7300 وحدة جديدة.

وبرزت المشاركة الدولية في فعاليات المعرض، حيث استحوذت المشاركات الدولية على نحو 50 في المئة من إجمالي مساحة العرض وذلك من خلال سبعة أجنحة وطنية وحظيت تركيا على وجه الخصوص، الدولة الفخرية لسيتي سكيب جلوبال 2012، بحضور واسع في دورة هذا العام، مع قيام كبار المطورين الأتراك بإطلاق عدد من المشاريع المتفاوتة في الحجم في الدولة الواقعة جنوب شرق أوروبا.

مجسمات للمشاريع العملاقة في معرض سيتي سكيب غلوبل 2012

مذكرة تفاهم عمانية - تركية لتعزيز التعاون في مجالات اقتصادية

انقرة - «كونا»: وقعت تركيا وعمان هنا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والطاقة والنقل والزراعة والثروة الحيوانية والتعليم والتكنولوجيا.

جاء ذلك في ختام الاجتماع التاسع للجنة الاقتصادية التركية العمانية المشتركة التي عقدت أعمالها في العاصمة التركية انقرة الليلة الماضية برئاسة نائب رئيس الوزراء التركي بشير عطالاي ورئيس الهيئة الاقتصادية في ولاية «الدقم» بسلطنة عمان يحيى بن سعيد الجابري.

واعرب الجابري في تصريح للصحافيين عن الامل ان تساهم مذكرة التفاهم الموقعة في توطيد العلاقات مع تركيا في المجالات التي عنى بها الاجتماع التاسع وان تترجم الى خطوات ثابتة تفعل التعاون القائم بين البلدين.

واكد ان توقيع المذكرة جاء بعد اقتناع الجانبين العماني والتركي باهمية تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والنقل والطاقة والزراعة الى جانب ترسيخ التعاون الحالي في التبادل العلمي والتكنولوجي والتعليم.

واعتبر ان ثمة افاق واسعة من مجالات التعاون التي يتعين اغتنامها من اجل تقوية العلاقات والمصالح المتبادلة مؤكدا حرص الجانب العماني على الارتقاء بهذه العلاقات.

من جانبه قال عطالاي في تصريح مماثل ان العلاقات التركية والعمانية تطورت بشكل كبير في السنوات الاخيرة مشيرا الى التبادل التجاري الذي وصل الى اكثر من 270 مليون دولار سنويا.

«غوغل» تتجاوز «مايكروسوفت» وتحقق 249 مليار دولار

تفوقت شركة خدمات الإنترنت الأمريكية العملاقة «غوغل» على إمبراطورية البرمجيات مايكروسوفت من حيث القيمة السوقية لأول مرة وهو ما يؤكد التحول في عالم التكنولوجيا مع الكمبيوتر الشخصي الذي كانت مايكروسوفت تسيطر على سوق تطبيقاتها إلى مجال الإنترنت وتطبيقاتها التي تحظى فيها غوغل بمكانة مسيطرة.

فبعد زيادة بسيطة في سعر سهم غوغل في منتصف تعاملات امس الاول بالبورصة الأمريكية وصلت القيمة السوقية للشركة إلى 249.5 مليار دولار في حين انخفض سعر سهم مايكروسوفت لتصل قيمتها السوقية إلى 247.8 مليار دولار.

وتتخلف الشركات بمسافة بعيدة وراء إمبراطورية الإلكترونيات آبل التي وصلت قيمتها السوقية إلى 630 مليار دولار بفضل نجاح سلسلة مبتكراتها خلال السنوات الأخيرة مثل آي باد وآي فون.

1.1 مليار دولار استثمارات «القلعة» خلال الربع الثاني

أعلنت امس شركة القلعة عن النتائج المالية للربع الثاني من عام 2012 حيث وصول إجمالي الاستثمارات المدارة إلى 9.5 مليارات دولار أمريكي في نهاية الربع الثاني. بينما حققت الشركة نموا بمعدل 6.9 في المئة في إجمالي الأصول المستثمرة مقارنة بالربع السابق نظرا للاقفال المالي لمشروع الشركة المصرية للتكرير.

وسجلت الأصول المدارة التي تم استثمارها ارتفاعا بمعدل 228.8 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني لتبلغ 3.6 مليارات دولار أمريكي «21.8 مليار جم» في نهاية يونيو 2012.

وتراجع صافي الخسائر المسجلة بالقوائم المالية غير المجمعة بنسبة 69.8 في المئة مقارنة بالربع السابق، وبنسبة 63.4 في المئة مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي حيث بلغت 1.5 مليون دولار أمريكي «9.2 ملايين جم». وقامت شركة القلعة بضخ استثمارات جديدة بقيمة 138.9 مليون دولار أمريكي خلال العام الجاري، منها استثمارات رأسمالية جديدة بقيمة 93.4 مليون دولار أمريكي في الشركة المصرية للتكرير التي انتهت مؤخرا من الاقفال المالي للمشروع، في صفقة تعد الأكبر من نوعها في مصر منذ عام 2007 والأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بداية العام الجاري.

وبناء على ذلك بلغت حصة شركة القلعة في الاستثمارات التابعة 1.1 مليار دولار أمريكي «6.3 مليارات جم» في نهاية النصف الأول من العام، وهو نمو بمعدل 14.8 في المئة عن نهاية العام الماضي.

وخلال الربع الثاني من العام، أعلنت الشركة المصرية للتكرير عن الإقفال المالي للمشروع حيث قامت باستكمال حزمة قروض بلغت قيمتها 2.6 مليار دولار أمريكي، واستثمارات رأسمالية بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي بمشاركة مجموعة من أبرز الكيانات الاستثمارية من مصر ومجلس التعاون الخليجي ومؤسسات التمويل التنموية. إن شركة القلعة تتطلع إلى تنفيذ التحول الاستراتيجي في نموذج أعمال القلعة خلال الفترة المقبلة لتصبح من الشركات الاستثمارية القابضة، مؤكدا على التزام الشركة بتطوير وتنمية مجموعة الاستثمارات والمشروعات الجذابة التي تستفيد كثيرا من الخصائص الاقتصادية الكلية في المنطقة، وأبرزها توقعات تحرير قطاع الطاقة وإصلاح نظام الدعم في مصر.

إذا لم يتم إصلاح ودعم الطاقة

وزير البترول المصري: مقبلون على أزمة اقتصادية

القاهرة - «وبترز»: قال وزير البترول المصري انه إذا لم تتم إعادة هيكلة منظومة دعم المواد البترولية في مصر بأسرع ما يمكن فستواجه البلاد أزمة اقتصادية بعد أن بلغ الدعم نحو 28 مليار جنيه خلال الربع الاول ومن المتوقع أن يتجاوز 120 مليار جنيه بنهاية 2012-2013.

وأبلغ أسامة كمال وزير البترول رويترز في مقابلة أن الحكومة تخلت عن فكرة توزيع اسطوانات البوتجاز «غاز الطهي» بالكوبونات التي كان من المنتظر تطبيقها خلال أيام وستعتمد على نظام البطاقات الذكية في توفير الدعم للمستحقين، لكنه لم يحدد موعدا لذلك.

وقال: إن اصلاح منظومة الدعم لن يبدأ إلا بعد الانتهاء من الدراسات واجراء «حوار مجتمعي» بشأن القضية لم يحدد اطارا زمنيا له.

وتعتبر مسألة ترشيد الدعم الذي يمثل نحو ربع الإنفاق الحكومي حاسمة لحصول مصر على قرض عاجل بقيمة 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لمساعدتها في سد العجز المتفاقم في الموازنة.

لكن الوزير شدد على أنه لا توجد صلة بين اصلاح الدعم ومساعي الحصول على قرض من صندوق النقد.

وقال كمال الذي يملك خبرة على مدار 30 عاما في الصناعات البترولية والغاز «لو لم يتم إعادة هيكلة منظومة دعم المواد البترولية بأسرع ما يمكن ستكون هناك مشكلة اقتصادية كبيرة وزيادة في عجز الموازنة».

وقال: إن الحكومة قررت استخدام البطاقات الذكية دون غيرها في اطار مساعيها لتوصيل الدعم إلى مستحقيه.

وقال «هناك ثلاث طرق لإيصال الدعم لمستحقيه من الفقراء ومتوسطي الدخل هي الدعم النقدي ونظام الكوبونات ونظام البطاقات الذكية. الدعم النقدي إذا طبق سيعمل على زيادة التضخم فورا بالاضافة إلى ان إيراداتنا حاليا لا تسمح به في الوقت الجاري».

واضاف الوزير ان الكوبونات تتميز بأنها مطبوعة ولكن يسهل تزويرها أو بيعها أو فقدها «لذا تم استبعاد هذه الفكرة تماما».

وتابع قائلا «أما البطاقات الذكية فهي مطبقة في صرف المواد التموينية ولذا سنعتمد عليها في توزيع أسطوانات البوتاجاز وكذلك المواد البترولية مثل السولار وبنزين 80 و90 وبنزين 92 «أوكتين»».

وكان هشام قنديل رئيس الوزراء المصري قال لرويترز في مقابلة في مطلع سبتمبر أيلول إن الحكومة تعتزم توجيه دعم الطاقة على نحو أفضل عن طريق توزيع كوبونات أو بطاقات ذكية على الفقراء للحصول على اسطوانات الغاز بحلول منتصف أكتوبر تشرين الأول.

وتظهر البيانات الحكومية أن تضخم أسعار المستهلكين في المدن المصرية تراجع إلى 6.4 في المئة في اغسطس الماضي مسجلا أدنى مستوى في ست سنوات بفعل زيادة بسيطة في أسعار الأغذية.

وأكد كمال أن من لا يملك بطاقة تموين سيتم اصدار بطاقة ذكية له «وستكون هناك مدة كافية لجميع المواطنين لتوفيق أوضاعهم حتى يستحقوا الدعم قبل تطبيق المنظومة الجديدة لإعادة ترشيد الدعم». وقال الوزير خلال المقابلة التي جرت معه في مقر الوزارة بالقاهرة إنه عند ترشيد الدعم على البنزين «سيعتبر كل من يمتلك سيارة واحدة «بقوة محرك» اقل من 1600 سي سي مستحقا للدعم، وكل من يمتلك سيارة «تاريخ صنعها» قبل 1995 وسعتها اكبر من 1600 سي سي سيتم معاملته على ان «السيارة» اقل من 1600 سي سي».

واضاف إن قائدي عربات التوك توك والميكروباص لابد من ان يكون لديهم ترخيص حتى يحصلوا على الدعم في المنظومة الجديدة وكذلك الفلاح لابد من اثبات حيازة زراعية وملكية جرار للحصول على الدعم.

وتستخدم قطاعات كبيرة من المواطنين في مصر التوك توك والميكروباص في التنقل بالأجرة.

وبسؤال الوزير عن الوقت المحدد للبدء في تنفيذ منظومة إعادة هيكلة دعم المواد البترولية قال «لم يتم تحديد أي موعد بعد. لا أستطيع توقع موعد محدد. القرار غير خاص بي، وهو غير مرتبط بتوقيت الانتخابات البرلمانية المقبلة أو تشكيل الدستور».

لكنه شدد على أن «كل يوم نتأخر فيه عن إعادة هيكلة الدعم «على المواد البترولية» هو نزيف لموارد الدولة».

وكان محللون أكدوا لرويترز إن الحكومة التي ستواجه انتخابات برلمانية في الأشهر القادمة تبدو قلقة بشان المضي قدما في إجراءات تقشفية قد تثير غضب الناخبين.

وتسعى مصر للحصول على دعم للميزانية من حكومات أجنبية ومؤسسات مالية دولية لمساعدتها في سد عجز الميزانية البالغ 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال الوزير «نحن ندعم السولار بنحو 50 مليار جنيه والبوتاجاز بنحو 20 مليار جنيه، إجمالي الدعم المعتمد في الميزانية الحالية للسنة المالية 2012-2013 يبلغ 70 مليار فقط». وتابع قائلا «دعم المواد البترولية وفقا للمؤشرات المبدئية خلال الربع الاول من السنة المالية الجارية بلغ نحو 25-28 مليار جنيه. أتوقع أن يتجاوز الدعم 120 مليار جنيه بنهاية السنة المالية».

وبلغ الدعم الحكومي للمواد البترولية خلال السنة المالية الماضية نحو 115 مليار جنيه.

أسامة كمال

ترشيد الدعم .. مسألة حاسمة لحصول مصر على قرض عاجل بـ 4.8 مليارات من صندوق النقد

الدعم بلغ 28 مليار جنيه خلال الربع الأول وسيتجاوز 120 ملياراً

مبيعات البنزين والديزل تسجل تراجعاً كبيراً في بريطانيا

لندن - «كونا»: ذكرت وزارة الطاقة وتغير المناخ امس ان مبيعات البنزين والديزل سجلت تراجعا كبيرا في بريطانيا في الفترة بين شهر ابريل ويونيو الماضيين حيث تم بيع كمية أقل من نصف مليار لتر من البنزين والديزل مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وجاء هذا التراجع على الرغم من انخفاض اسعار الوقود خلال الفترة المذكورة. واوضحت الوزارة ان هذا التراجع حدث بعد الارتفاع الكبير في كمية البنزين التي تم شراؤها في بداية العام الحالي عندما ادى تهديد اضراب سائقي ناقلات البنزين الى تراجع شراء البنزين. واظهرت هذه الاحصائيات ان مبيعات البنزين والديزل في بريطانيا في الفترة بين ابريل ويونيو الماضيين كانت اقل بمليارى لتر مقارنة بنفس الفترة من عام 2008.

ولفتت الى انه تم بيع 16.7 مليار لتر من الوقود في النصف الاول من العام الحالي مقارنة باجمالي مبيعات بلغ 19 مليار لتر في نفس الفترة من العام الماضي.

«التنموي الآسيوي» يخفض توقعات النمو في آسيا في عامي 2012 و2013

خفض البنك التنموي الآسيوي معظم توقعاته لاقتصادات الدول النامية في آسيا في عامي 2012 و2013 امس إذ نال تراجع الطلب العالمي من الصين والهند كما اثر على اقتصادات أخرى تعتمد على التصدير في القارة.

وقلص البنك توقعاته لنمو اقتصاد الصين نحو نقطة مئوية واحدة إلى 7.7 في المئة مقارنة مع 8.5 في المئة في توقعات سابقة، وحذر من احتمال تنامي المخاطر التي تواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم على المدى القصير في ظل الطلب العالمي الضعيف وضبابية التوقعات المستقبلية لأكبر الشركاء التجاريين.

لكن البنك أبدى اعتقاده بأن الصين يمكنها تفادي انكماش اقتصادي إذ أن هناك مجالا كبيرا أمام واضعي السياسات لاطلاق مزيد من اجراءات التحفيز.

وقال نشاتغ يونغ ري كبير اقتصاديي الصندوق في بيان صحفي تزامن مع إصدار البنك ومقره مانيلا تحديثا للتوقعات الإقليمية «تباطؤ الطلب العالمي ولاسيما من أوروبا يضغط بشكل خطير على النمو في المدى القريب».

واضاف «تملك الحكومة وسائل لحماية الاقتصاد من التقلبات العالمية وينبغي أن يتيح وضعها المالي القوي وتراجع التضخم وسياسات التوسع تفادي انكماش اقتصادي شديد لكن ينبغي أن تعجل بجهود تنويع مصادر النمو وتعزيز الإصلاحات الهيكلية من أجل نمو شامل».

وحذر البنك من أن بقاء مشكلة منطقة اليورو بلا حل والمصاعب المالية التي تلوح في الأفق في الولايات المتحدة هما أكبر خطرين يهددان النظرة المستقبلية مضيفا أن الاقتصادات الأكثر انفتاحا في آسيا معرضة بشكل خاص لأن تمتد لها تبعات تلك المشاكل.

وطالب البنك المنطقة بأن تتهيأ لاستمرار معدلات نمو متوسطة لفترة طويلة بعد سنوات من النمو السريع.

وتوقع التقرير أن تسجل الاقتصادات النامية في آسيا وتضم 45 دولة في وسط وشرق وجنوب وجنوب شرق القارة والمحيط الهادي أن تنمو 6.1 في المئة هذا العام و6.7 في المئة في عام 2013.

والارقام أقل من توقعات ابريل البالغة 6.9 في المئة للعام الحالي و7.3 في المئة للعام القادم مقارنة مع 7.2 في المئة في 2011.

وبينما تواجه الصين تباطؤ الاستثمار وتراجع الطلب في الداخل والخارج خفض البنك توقعات النمو للعام المقبل إلى 8.1 في المئة مقارنة مع 8.7 في المئة في التوقعات السابقة.

ويتوقع أن يسجل النمو في الهند 5.6 في المئة العام الجاري و6.7 في المئة في 2013 أي دون التوقعات السابقة البالغة سبعة في المئة و7.5 في المئة على الترتيب لكنها تصارع نسبة تضخم مرتفعة مستعصية وعجزا ماليا كبيرا وتراجعا في الاستهلاك.

وسيظل اقتصاد شرق آسيا الأسرع نموا لكنه لن ينج من التباطؤ الكلي في المنطقة.

وأبقى البنك توقعات النمو لجنوب شرق آسيا عند 5.2 في المئة ويرجع الفضل جزئيا لجهود تايلاند للتعافي من فيضانات العام الماضي وزيادة الإنفاق الحكومي في ماليزيا والفلبين.

شعار البنك التنموي الآسيوي